

د. نهاد علي (*)

خارج الملعب البيتي: نساء فلسطينيات في الحياة السياسية في إسرائيل

مدخل

اعتبر حق التصويت منذ السبعينيات من القرن العشرين الوسيلة الوحيدة للتعبير السياسي لدى النساء (شرفمان، ١٩٨٩). إن إعطاء حق التصويت للمرأة منح بشكل تدريجي في دول العالم. على سبيل المثال، في نيوزيلندا أعطي هذا الحق للمرأة العام ١٨٩٣. أما في الاتحاد السوفيتي السابق فقد أعطي هذا الحق بعد الثورة البلشفية (الشيوعية) العام ١٩١٧، وفي الولايات المتحدة حدث ذلك العام ١٩٢٠ بعد إدخال تعديلات على الدستور الأمريكي. سيرة متشابهة حدثت أيضاً في دول مركز وغرب أوروبا على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وأيضاً في كل من اليابان وكوريا الجنوبية. مقابل ذلك فإنه في العديد من دول الخليج العربي، أعطي حق التصويت للمرأة فقط في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. على

تحتل قضايا مثل التمثيل السياسي للنساء وأنماط التمكين السياسي للمرأة، في العقود الأخيرة، اهتماماً واسعاً في الأبحاث العلمية أو داخل أوساط منظمات المجتمع المدني. ويظهر الاهتمام الآخذ في الازدياد بالنواحي المختلفة التي تتطرق لمكانة النساء في المجتمع، جلياً، في مناهج ومقررات التعليم الأكاديمي والتي تتمحور حول العديد من المواضيع مثل: الفوارق، حقوق النساء وكذلك نشوء منظمات اجتماعية تهدف إلى دعم مكانة النساء في المجتمع. لكن الرغم من هذا التحول إلا أنه لم يحدث تغيير مماثل في دمج النساء في الساحة السياسية أو من جهة أصحاب اتخاذ القرار.

* محاضر في جامعة حيفا.

كما ذكر سابقاً، فإن هذا البحث يتمحور حول موضوع التمثيل المتواضع للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية الإسرائيلية. على أن الثقافة العربية في إسرائيل تتأثر بثلاث ثقافات وهي: الثقافة العالمية، الإسرائيلية اليهودية والتي تعمل ضمنها، وكذلك الثقافة العربية الإسلامية وهي السائدة في الشرق الأوسط.

سبيل المثال في دولة الكويت أعطي هذا الحق للمرأة العام ٢٠٠٥ (صالح، ٢٠٠٦).

بدأ انخراط المرأة في الحياة السياسية على الصعيد العالمي في السبعينيات من القرن العشرين (شرفمان، ١٩٨٩). لكن نشاطها على المستوى الشعبي والسياسي كان هامشياً في معظم مجتمعات اليوم، بما في ذلك المجتمع الإسرائيلي (هرتسوغ، ١٩٩٦: ١). إن نضال النساء من أجل الحصول على مساواة سياسية تامة كان قد فشل منذ أواسط السبعينيات من القرن العشرين. والدليل على ذلك أن التمثيل السياسي للنساء في البرلمانات ما زال منخفضاً في معظم دول العالم، حيث تصل نسبة النساء الممثلات في البرلمانات إلى نحو ٢, ١٥٪ على المستوى العالمي. وهناك تفاوت كبير بالنسبة للتمثيل السياسي للمرأة في الدول المختلفة، مثلاً في البرلمان الفنلندي يصل التمثيل السياسي للمرأة إلى ٤٤٪ (صالح، ٢٠٠٦). أما في الدول الاسكندنافية فإن التمثيل النسائي في البرلمان يصل إلى ٣٧, ٩٪ وفي دول أوروبا ٣١٪ وفي الولايات المتحدة تصل النسبة إلى ١٧, ٦٪ وفي دول آسيا تصل إلى ١٥, ٤٪ أما في الدول العربية والإسلامية فتصل نسبة التمثيل بين ٥, ٦٪ و ٨, ٣٪ (صالح، ٢٠٠٦). وفي إسرائيل تصل نسبة التمثيل النسائي في البرلمان إلى ١٠٪ (نقار، ٢٠٠٦).

هناك إجماع شبه كامل بين الباحثين على أن المكانة الهامشية للمرأة في الحياة السياسية مرتبطة باعتبار هذا المجال ذكورياً (هرتسوغ، ١٩٩٦)، حيث أن السياسة ما زالت تعتبر المعقل والحصن الذكوري الأخير، باعتباره مصدر نفوذ وسيطرة لا يناسب النساء رغم التحولات الاجتماعية التي حصلت، كزيادة نسبة النساء العاملات

وتطور نموذج العائلة العصرية والتي يكون فيها الزوجان معيلين. نتيجة لفشل النساء في منافسة الرجال وبالتالي الوصول إلى تمثيل مناسب يلائم وزنهن الديمغرافي في المجتمع، فقد توجهن إلى مجالات عمل محدودة وضيقة حيث لا يوجد تنافس مع الرجال. وعلى الرغم من ذلك فإنه يلاحظ أنه في العقد الأخير هناك زيادة في قوة المنظمات النسائية والحركات المؤيدة للمرأة والتي تحاول مناقشة الآراء المسبقة بأن العمل السياسي هو من اختصاص الرجال (شرفمان، ١٩٨١: ١٥).

يوجد لمصطلح التمثيل السياسي للمرأة مفهومين مختلفين، الأول تمثيل إيجابي والثاني تمثيل سلبي اجتماعي (يشاي، ١٩٧٨). إن التمثيل الإيجابي مرتبط بمدى تضامن الممثل مع القيم التي يملكها. بينما في التمثيل الاجتماعي فإن الممثل السياسي مرتبط بالمزاي الاجتماعية والشكلية التي يمثلها.

في التمثيل السلبي الاجتماعي يعتبر الممثل السياسي اجتماعياً في مضمونه لأنه يمثل صفات ومزايا متخبي (يشاي، ١٩٧٨؛ ١٩٩٨).

تتطرق الأهمية المعطاة لمصطلح التمثيل في هذه المقالة إلى التمثيل الإيجابي ونضال النساء في الحياة السياسية، وذلك من خلال التضامن العميق مع أهداف رفع مكانة المرأة في المجتمع.

تتمحور هذه المقالة حول المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات كمواطنات في إسرائيل. وتهدف إلى تفحص شبكة القيم السائدة في المجتمع الفلسطيني فيما يخص بالتمثيل السياسي للمرأة الفلسطينية على المستوى المحلي وكذلك القطري. إن فهم مجمل العوامل التي

تقرر مدى الدعم أو معارضة تلك النشاطات التي تساهم في دعم التمثيل السياسي للنساء يمكن من الإشارة إلى تحولات ممكنة في البنية العقائدية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل فيما يخص مكانة المرأة داخل المجتمع .

تطرق افتتاحية المقالة للتغيرات النظرية العامة حول أنماط المشاركة السياسية للمرأة، والتي تعتبر ملائمة أيضاً للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وذلك لكونها تعمل في نطاق يجمع بين مزايا الحضارة الغربية والتي مصدرها المجتمع الإسرائيلي اليهودي، وكذلك مزايا تقليدية مصدرها في الحضارة العربية الإسلامية السائدة في الشرق الأوسط .

خلفية نظرية

ما زال البحث حول المشاركة السياسية للمرأة في بداياته (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢) حيث تنقصه نظرة عامة تقترح تغييراً شمولياً للتمثيل المنخفض على الساحة السياسية، وذلك اعتماداً على بحث تجريبي (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢) .

من بين التغيرات المقترحة في الدراسات العلمية تظهر أربعة متغيرات وهي: النفسي، الوظائف، الثقافي والسياسي. التفسير النفسي يتطرق للاختلاف البيولوجي بين الرجال والنساء، مثلاً تختلف النساء عن الرجال بصفات مثل الابتعاد عن العنف والضعف والنعومة، هذه المزايا تشكل عائقاً أمام انخراط المرأة في الحياة السياسية (شرفمان، ١٩٨٨)، أما التغير الوظيفي فيرى أن الوظائف التقليدية للمرأة كربات بيوت تشكل عائقاً صعباً أمام انخراط المرأة في الحياة السياسية (صالح، ٢٠٠٦؛ شرفمان، ١٩٨٨) .

أما التفسير الحضاري فيرى أن السيطرة المطلقة للرجل في جميع المجالات وعلى الأخص السيطرة على الوظائف والمناصب الرفيعة هو عامل مركزي في عدم وجود تمثيل للمرأة في الحياة السياسية. إن الثقافة الرجولية تركز على مواقف تقليدية مجحفة بحق النساء باعتبارهن أقل مكانة وأهمية من الرجل (صالح، ٢٠٠٦). إن نسبة التمثيل المنخفض للنساء في الحياة السياسية مرتبطة بعدم وجود مساواة اجتماعية بين النساء والرجال (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢،

هرتسوغ، ١٩٩٤؛ Kellyam، ١٩٧٨). إن القدرة على نسخ عدم المساواة مصدرها في منافسة التمييز بين البيئة الفردية والبيئة الجماهيرية وتقبلها كأمر عادي (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢) .

يتمحور التفسير السياسي حول رد الفعل الذكوري على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. والثاني يتميز بالمعارضة وذلك من خلال وضع عراقيل في طريق النساء اللاتي يحاولن الاندماج في الحياة السياسية عن طريق الاضطهاد العلني والمخفي (صالح، ٢٢٠٦؛ هرتسوغ، ٢٠٠٠) .

هناك عوامل أخرى تقترحها الدراسات العلمية وتحدّ من المشاركة السياسية للمرأة، أمثلة على هذه العوامل في النظام الرأسمالي، ازدياد قوة أحزاب يمينية في عدد من دول الغرب، العودة إلى الدين والأصولية الدينية، وهامشية قضايا مكانة المرأة في الإعلام، عدد الأميات اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة بين النساء في دول العالم النامي، الوعي بين النساء لأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية كوسيلة لرفع مكانتهن في المجتمع، طريقة عمل المنظمات العامة للمرأة والمواضيع الاقتصادية (صالح، ٢٠٠٦). إن التمثيل المنخفض للنساء في الحياة السياسية في المجتمعات التقليدية يفسر عن طريق المستوى التعليمي، وذلك لأن مستوى تعليمياً مرتفعاً للنساء يعتبر مصدراً حيوياً من أجل التغلب على الحواجز القائمة في المجتمع والذي تنوزع فيه الوظائف على أساس تقليدي (Hill، ١٩٨١) .

إن جذور التغيرات التي ذكرت أعلاه مغروسة في العديد من النظريات الاجتماعية وهي: النظرية الاجتماعية، النظرية الإنسانية، والنظرية التطبيقية .

بالنسبة للنظرية الاجتماعية فإن المؤيدين لها يرون أن العائلة والمدرسة يسعيان إلى خلق فاصل بين الرجل والمرأة، وبالتالي فإن ذلك يفسر قلة مشاركة المرأة في الحياة السياسية من جهة، فإن العالم الاجتماعي مقسم إلى بيئتين: البيئة العامة السياسية والتي تتميز بالقوة والسيطرة، هذه الصفات تميز الرجال، أما البيئة الثانية فهي البيئة البيئية والتي تتبع لها المرأة وتتلخص وظيفتها هنا بكونها أما وزوجة .

أما العالم الثاني بحسب هذا التمييز فهو العالم - السياسي . والذي يوصف بكونه رجولياً . وخلال عملية تطوير تطلعات عملية مختلفة

إن النضال من أجل المساواة، كان أحد الصفات البارزة للنساء اليهوديات في فترة ما قبل الدولة. وذلك على خلاف الاعتقاد الدارج أن الأيديولوجيا التي استند إليها مؤسسو المجتمع الاستيطاني تميزت بالأفكار الديمقراطية حول مساواة الرجل والمرأة.

سيطرة الرجل تفسر بواسطة كونه صاحب السيطرة المطلقة للممتلكات والدخل، من هنا فإن الاختلاف في المشاركة السياسية لدى كل من الرجل والمرأة يعزى إلى الملكية على الموارد (sacks، 1974). كما ذكر سابقاً، فإن هذا البحث يتمحور حول موضوع التمثيل المتواضع للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية الإسرائيلية. على أن الثقافة العربية في إسرائيل تتأثر بثلاث ثقافات وهي: الثقافة العالمية، الإسرائيلية اليهودية والتي تعمل ضمنها، وكذلك الثقافة العربية الإسلامية وهي السائدة في الشرق الأوسط. في هذا البحث سيتم التركيز على تأثير الثقافة اليهودية وكذلك العربية على أنماط المشاركة السياسية، كون هذه الثقافات تميز المنظومة الاجتماعية ذات التأثير الفاعل على تحديد مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

النساء في إسرائيل والمشاركة في الحياة السياسية

كان مفهوم المساواة بين النساء والرجال في المجتمع اليهودي قائماً قبل قيام دولة إسرائيل.

يعزى طابع المساواة داخل المجتمع الإسرائيلي أولاً وقبل كل شيء إلى الموروث الطلائعي وإلى التجربة الاجتماعية الثورية في الحركة الاشتراكية (الكيوتسية) حيث أن بناء هذا الطابع ظهر من خلال الوصف المثالي لمكانة المرأة في فترة موجات الهجرة اليهودية الأولى

بين الأولاد والبنات، فانه يتوقع ان تتطلع الأنثى لتقلد مناصب هامشية في المجالات السياسية والاجتماعية (litzin، 1974)، من هنا فإن النساء اللاتي يحاولن الانتقال من البيئة الخاصة إلى العامة يصطدن بحواجز اجتماعية ونفسية (هرتسوغ، ١٩٩٤) وذلك لأن تبعيتهن للبيئة الخاصة تمنعهن من العمل السياسي (أبو عقصة- داوود، ٢٠٠٢، هرتسوغ، ١٩٩٤؛ ١٩٩٦؛ ٢٠٠١). أما الباحثون المناصرون للحركات النسوية فيرون أن المبنى الاجتماعي الذي يسيطر عليه الرجل هو العامل الأساسي في قلة التمثيل النسائي في الحياة السياسية (أبو عقصة- داوود، ٢٠٠٢؛ غربي، ١٠٠٦).

يعتمد المجتمع الذكوري مجمل العلاقات السياسية، الاقتصادية، النفسية، والاجتماعية والعقائدية والتي تعطي الأفضلية للرجل وتخط من مكانة المرأة (Sharabi، 1998؛ شرابي، ١٩٩٢).

إن ظاهرة المجتمع الذكوري تعتبر ظاهرة تخترق حدود الزمن، المكان، الحضارة، العرف والمكانة (غربي، ١٩٩٦). بحسب هذا التوجه فإن الرجال يسيطرون على المناصب الرفيعة في الهرم الوظيفي ويسيطرون على معظم القوة في المبنى الاجتماعي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النسوة يقعن في أسفل الهرم الوظيفي (غربي، ١٩٩٦).

أما بالنسبة للنظرية الطبقيّة فإنها تنتهج مصطلحات طبقية بهدف تفسير عدم المساواة بين الرجال والنساء في المجال السياسي. إن

ومشاركتها في النشاطات القتالية (الهغناه والبلماح)، ومع قيام الدولة تم التركيز على قضية التجنيد الإجباري للشباب والشابات (بوبر-آجاسي، ١٩٩٢). وقد وصل الأمر ذروته عند انتخاب غولدا مئير رئيسة لحكومة إسرائيل وقد كانت من النساء القلائل في العالم اللاتي انتخبن لهذا المنصب القيادي الرفيع (شرفمان، ١٩٨٠).

إن النضال من أجل المساواة، كان أحد الصفات البارزة للنساء اليهوديات في فترة ما قبل الدولة. وذلك على خلاف الاعتقاد الدارج أن الأيديولوجيا التي استند إليها مؤسسو المجتمع الاستيطاني تميزت بالأفكار الديمقراطية حول مساواة الرجل والمرأة.

ولكن على أرض الواقع، وعلى الرغم من كون النساء انخرطن في الحركات الطلابية وساهمن في بناء الثقافة والحضارة العبرية في الكيبوتسات، إلا أنه لم تحدث مساواة تامة. إذ تم تهميش النساء عن طريق تشغيلهن في وظائف هامشية ليست بذات أهمية، هذا الأمر دفعهن إلى الدفاع عن حقهن في المشاركة كمتساويات. أيضاً ان الحق الديمغرافي الأساسي في الترشيح والانتخاب لم يتم الحصول عليه إلا بعد نضال متواصل وتأسيس منظمات سياسية نسائية ابتداءً من سنة ١٩١٩ (شرفمان، ٢٠٠٦؛ هرتسوغ، ٢٠٠٠). إضافة إلى ذلك فإن النضال من أجل حق الانتخاب للنساء اليهوديات في البلاد بدأ يتبلور في فترة تمكنت فيها نساء أخريات في دول عدة من الحصول على إنجازات في معركتهن من أجل التصويت والانتخاب (شرفمان، ٢٠٠٦). منذ قيام الدولة العام ١٩٤٨، وحتى اليوم لم تتمكن المرأة في إسرائيل من الوصول إلى مساواة اجتماعية كاملة، وذلك على الرغم من كون «وثيقة الاستقلال» وتصريحات رسمية قد أكدت على قضية المساواة بين الأجناس. (raday، 1995: 10).

يظهر التمثيل السياسي المنخفض للنساء جلياً بسبب التحولات البعيدة المدى في المنظومة السياسية في إسرائيل في الأعوام الخمسين الأخيرة، وكذلك بمزايا خاصة بالنساء في الدولة. حيث ان المنظومة السياسية في إسرائيل تحولت من منظومة مركزية جداً إلى منظومة غير مركزية.

إن ظاهرة اللامركزية تتميز أساساً بطريقة الانتخاب للأحزاب (البرايمرز) والانتخابات المباشرة لمنصب رئيس الحكومة (فوجل-بيجاوي، ١٩٩٨). وفي المقابل فإن مصادر التجنيد للنتيجة السياسية في إسرائيل تغيرت: إذ يظهر جلياً تضعف تأثير الكيبوتسات، الهستدروت، وكذلك الأحزاب، مقابل ذلك ظهرت مراكز تأثير جديدة منها، الجيش، المدارس الدينية، السلطات المحلية (فوجل-بيجاوي، ١٩٩٨).

هناك تحولان مهمان في خصوصية النساء يمكن من خلالهما فهم التمثيل السياسي للمرأة. التحول الأول مرتبط بالزيادة الكبيرة في انضمام النساء لسوق العمل. مثال على ذلك، في العقد الأخير فإن أكثر من ٤٥٪ من حجم القوى العاملة من النساء، مقابل نسبة أقل من ٣٠٪ حتى نهاية سنوات الستين من القرن الماضي. أما التحول الآخر فمرتبط بارتفاع مستوى التعليم لدى النساء، حيث أن نحو ٦٠٪ من الحاصلين على اللقب الأول وأكثر من ٤٥٪ من الحاصلين على اللقب الثاني وأكثر من ٣٣٪ من الحاصلين على اللقب الثالث هم من النساء (فوجل-بيجاوي، ١٩٩٨).

وبحسب الدراسات العلمية فإن التحول في مستوى المشاركة في سوق العمل والمستوى العلمي في دول العالم الديمقراطي جلبا معها ارتفاعاً في مدى المشاركة السياسية للنساء، وبالتالي ارتفاع إنجازاتهن في المجال السياسي. مثال واضح على ذلك الدول الاسكندنافية، ومؤخراً انضمام دول أخرى أقرب مثل فرنسا والمجتلرا (فوجل-بيجاوي، ١٩٩٨). أيضاً في إسرائيل ازدادت النشاطات السياسية بين النساء نتيجة للعوامل التي ذكرت أعلاه، لكن دون الحصول على إنجازات. أمثلة على ذلك ارتفاع عدد المرشحات للانتخابات، نشاطات نسائية في المؤسسات الرسمية والشعبية، حركات سلام وكذلك منظمات الدفاع عن حقوق المرأة، ولكن رغم كل ذلك لم يتم أي تحول جدي في التمثيل السياسي للنساء (فوجل-بيجاوي، ١٩٩٨). دلالات على ذلك، العدد القليل من النساء الممثلات في الكنيست والحكومة، غياب النساء اليهوديات الممثلات وكذلك الفلسطينيات عن المناصب القيادية السياسية. منذ قيام الدولة وحتى

هناك تحولان مهمان في خصوصية النساء يمكن من خلالهما فهم التمثيل السياسي للمرأة. التحول الأول مرتبط بالزيادة الكبيرة في انضمام النساء لسوق العمل. مثال على ذلك، في العقد الأخير فإن أكثر من ٤٥٪ من حجم القوى العاملة من النساء، مقابل نسبة أقل من ٣٠٪ حتى نهاية سنوات الستين من القرن الماضي. أما التحول الآخر فمرتبط بارتفاع مستوى التعليم لدى النساء، حيث أن نحو ٦٠٪ من الحاصلين على اللقب الأول وأكثر من ٤٥٪ من الحاصلين على اللقب الثاني وأكثر من ٣٣٪ من الحاصلين على اللقب الثالث هم من النساء (فوجل- بيجاوي، ١٩٩٨).

الكنيست الرابع عشر انخفض عدد النساء في الكنيست وتراوح العدد بين ٨ إلى ١١ عضوة كنيست في كل دورة، أي حوالي ٦، ٦٪ حتى ١، ٩٪ من المجموع الكلي لأعضاء الكنيست. في الانتخابات الرابعة عشرة للكنيست هناك انخفاض في التمثيل النسائي في الكنيست، فقط في الانتخابات الخامسة عشرة تتغير الصورة قليلاً، إذ انتخبت ١٥ امرأة وبذلك ارتفعت نسبتهن للمرة الأولى لتتجاوز حاجز الـ ١٠٪ ليصل إلى ١٢، ٥٪ من مجمل أعضاء الكنيست. ونتيجة التحول الذي حصل على عدد الأعضاء فقد ارتفعت النسبة لتصل إلى ١٣، ٤٪.

أما في الانتخابات للكنيست السادس عشر فقد انتخبت ١٨ امرأة، أي ما نسبته ١٥٪ من مجمل أعضاء الكنيست. ومن ضمنهن ثلاث ضمن منصب وزيرة (زركور، نساء في إسرائيل، مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٠٤). وفي انتخابات الكنيست السابع عشر انتخبت ١٧ امرأة حيث يشكلن ١٣٪ من المجموع الكلي لأعضاء الكنيست. وقد شغلت امرأتان منصباً وزارياً وأخرى انتخبت لتكون رئيسة الكنيست. منذ تأسيس الكنيست وحتى انتخابات الكنيست السادس عشر كان عدد الأعضاء المنتخبين ٧٥٧ منهم ٧٥ امرأة (نفار، ٢٠٠٦). إن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الإسرائيلي منخفضة مقارنة بعدد النساء في برلمانات الدول الاسكندنافية، دول غرب وجنوب أوروبا، مثال على ذلك تصل نسبة النساء في البرلمان السويدي إلى ٤٥٪ وفي كل من الدنمارك وفنلندا إلى ١٨٪.

(زركور، ٢٠٠٤).

تركزت النظريات المختلفة التي تطرقت إلى مشاركة النساء في الحياة السياسية على السياسة القطرية المرتبطة بالحكومات والبرلمانات. وقليل من الأبحاث تركزت حول الحكم المحلي. يميز هرتسوغ، (١٩٩٤)، بين علاقة كل من الحكم المحلي والحكم المركزي القطري للنساء. وبحسبه فإن النساء مرتبطات بالحكم المحلي بطريقتين مركبتين: العمل وتلقي الخدمات. ففي الحكم المحلي تشتغل النساء على اعتبار أن هذه الوظائف تلائم إلى مدى بعيد تلك المجالات التي تعتبر نسوية. أضف إلى ذلك تعتبر المرأة المستهلك الرئيسي للخدمات التي يقدمها الحكم المحلي (هرتسوغ، ١٩٩٤). وعلى الرغم من ذلك ما زال وضع النساء على الصعيد المحلي صعباً.

ففي الانتخابات لرؤساء السلطات المحلية العام ٢٠٠٣ انتخبت امرأتان فقط لهذا المنصب، واحدة في هرتسليا والثانية في نتانيا. ومنذ العام ٢٠٠١ تشغل امرأة منصب رئيس سلطة محلية في بلدة كيدوميم. وفي انتخابات مجالس السلطات المحلية انتخبت ٢٠٧ نساء، ما نسبته ١٠، ٣٪ من مجموع المنتخبين. في المجالس اليهودية كانت النسبة ١٤، ٢٪. أما في المجالس المحلية العربية فكانت النسبة ٥، ٠٪. ومن مجموع ١٥٩ سلطة محلية فقد انتخبت نساء في ٨٧ سلطة محلية (٥٥٪ من مجموع السلطات المحلية التي أجريت فيها انتخابات). وقد انتخبت نساء لـ ٨٢٪ من السلطات المحلية اليهودية

و٤٢٪ في السلطات المحلية العربية. وفي ٤٥٪ من السلطات المحلية لا يوجد أي تمثيل للمرأة. أضف إلى ذلك منذ قيام الدولة، شغلت تسع نساء فقط منصب رئيس سلطة محلية (نقار، ٢٠٠٦). ان مقارنة بين نتائج الانتخابات العام ١٩٩٨ والعام ٢٠٠٣ تظهر أنه لم يطرأ تحول جدي في نسبة التمثيل السياسي للمرأة (زركور، ٢٠٠٤). وبحسب إحصاء للأمم المتحدة، تحتل إسرائيل مرتبة متدنية فيما يتعلق بالتمثيل السياسي للنساء، الأمر الذي يتعارض مع تدريجها المرتفع في الناتج الاقتصادي للفرد. كذلك فإن مستوى التعليم عند النساء الإسرائيليات في التعليم فوق الابتدائي جعلها تحتل مرتبة مرموقة في التدرج العالمي، مقابل تمثيلها السياسي المتدني. نتائج البحث أشارت إلى وجود علاقة بين الإنفاق العسكري ونسبة التمثيل السياسي للمرأة، فكلما كان الإنفاق العسكري من المدخول الوطني العام أكبر فإن أعداد النساء اللاتي يصلن إلى الكنيست والحكومة يكون منخفضاً (نقار، ٢٠٠٦). اعتماداً على هذه المعطيات يتجّ أن جهاز التعليم في إسرائيل يمنح المرأة وسائل يمكن أن تترجم في تمثيل مرتفع في الحياة السياسية والحكم، مقابل ذلك فإن المنظومة الاقتصادية، العسكرية-الأمنية تعمل في اتجاه مغاير لذلك.

تعزى التفسيرات المقترحة لانخفاض التمثيل النسائي في الحياة السياسية الإسرائيلية إلى عوامل مثل السيطرة الذكورية على مراكز القوة، مكانة الديانة اليهودية في إسرائيل والتي تحطّ من شأن المرأة ومكانتها في المجتمع، أضف إلى ذلك أن ٩٠٪ من الوظائف العسكرية مغلقة أمام النساء، كذلك فإن الوضع الأمني والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يضع الأجندة النسائية السياسية في مكان هامشي (هرتسوغ، ١٩٩٦؛ حزان، ١٩٩٥).

تعطي طريقة الحكم في إسرائيل أفضلية لمجموعات عرقية معينة داخل المجتمع، بكلمات أخرى في نظام الحكم هذا يصعب على المرأة الوصول إلى الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجال. أيضاً فإن انشغال المرأة بحياتها اليومية في البيت ودون مقابل، لا يدع لها وقتاً كافياً للالتفات للعمل السياسي، كذلك فإن عدم اهتمام وسائل الإعلام

بقضايا المرأة، باستثناء الحالات التي تكون فيها المرأة ضحية لاعتداء من قبل الرجل، يؤثر سلباً على مكانتها في المجتمع. ترافق هذه التفسيرات إدعاءات قديمة والتي تذكرنا أن طبيعة المرأة، وضعيتها الاجتماعية، تربيتها لا تؤهلها للعمل السياسي (فوغل-بيجاوي ١٩٩٨). إن مكانة المرأة في الديانة اليهودية تفسّر لنا سبب تمثيلها المنخفض في الحياة السياسية الإسرائيلية، حيث أن هذه الديانة تنظر إلى المرأة والرجل بشكل مغاير، إذ لا تمكّن المرأة من الوصول إلى مناصب دينية رفيعة كونها غير مؤهلة لذلك حسب الشريعة اليهودية، وبالتالي لا يمكنها تقلد مناصب اجتماعية سياسية وعلمانية.

للتلخيص، في إسرائيل حالة تضع المرأة في المناصب التي تلائم الطابع المقبول عن المرأة. إن مكانتها الرمزية والشاذة في الحياة السياسية الإسرائيلية وفي مواقع ذات أهمية، وبسبب الانتقاد الذي يوجه للمرأة كونها امرأة، يشكلان رادعاً أمام الكثير من النساء في إظهار انجازاتهم.

رغم التمثيل المنخفض للنساء في السياسة هناك تحولان يساهمان في ارتفاع مكانة المرأة، على المستوى القيمي وعلى مستوى سن القوانين. فمثلاً على المستوى القيمي بحسب إحصاء أجري من قبل لوبي النساء (شذولات ناشيم) تبين أن ٩٠٪ من الجمهور في إسرائيل يرغبون في وجود نساء أكثر في العمل السياسي والإداري، لأن طريقة إدارة المرأة شمولية أكثر وتأخذ بالحسبان أهمية الموضوع. وينظر إلى النساء عندما يحصلن على وظيفة معينة بأنهن ملتزمات أكثر للمنصب وليس فقط للمصلحة الخاصة (نقار، ٢٠٠٦). كما أن دفع مكانة المرأة يتم أيضاً عن طريق وضع القوانين. ففي الأعوام الأخيرة سنت العديد من القوانين في إسرائيل والعالم والتي تميزت بالتمييز المصحح للمرأة. هذا التفضيل جاء لإعطاء المرأة مساواة في فرصة تقلد مناصب رفيعة، الأمر الذي كان معدوماً على مدى أعوام طويلة (Grosby، 1994).

في إسرائيل مثلاً، أقيمت سلطة لتطوير مكانة المرأة في آدار ١٩٩٨، كذلك تم تعديل قانون الشركات الحكومية الذي ألزم بإعطاء تمثيل مناسب للجنسين في الهيئات الإدارية للشركات الحكومية. ففي

تعطي طريقة الحكم في إسرائيل أفضلية لمجموعات عرقية معينة داخل المجتمع، بكلمات أخرى في نظام الحكم هذا يصعب على المرأة الوصول إلى الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجال. أيضاً فإنّ انشغال المرأة بحياتها اليومية في البيت ودون مقابل، لا يدع لها وقتاً كافياً للالتفات للعمل السياسي، كذلك فإنّ عدم اهتمام وسائل الإعلام بقضايا المرأة، باستثناء الحالات التي تكون فيها المرأة ضحية لاعتداء من قبل الرجل، يؤثر سلباً على مكانتها في المجتمع.

امتدت قضية المحافظة التقليدية عبر أجيال كبيرة، حيث أن هذه المحافظة تظهر في جميع المجالات الاجتماعية وخصوصاً في العائلة. وقد كان العمل في الزراعة التقليدية مصدر العمل الرئيسي (هنوش - سروجي، ١٩٩٥) في هذا النوع من المجتمعات لا تتمتع المرأة باستقلالية ذاتية وتتبع دائماً للرجل: زوجة... بنت... أم... أي أنها موجودة في وضعية تبعية ولا تملك هوية مستقلة خاصة بها (بركات، ٢٠٠٠؛ Barakat، 1985).

يعزو العديد من الباحثين في هذا المجال وخاصة في الغرب تدني مكانة المرأة في العائلة والمجتمع للديانة الإسلامية (Ber، 1994). فإنّ الديانة الإسلامية مثلها مثل الديانة اليهودية تعتبر شمولية ولا يوجد فيها فصل بين القضايا الدنيوية من جهة والقضايا الدينية من جهة أخرى، حيث تشمل الفتاوى جميع مجالات الحياة وتقيّد المرأة على حساب الرجل (Ingrams، 1983).

خلافاً لهذا التوجه الغربي، والذي يعتبر الديانة الإسلامية السبب المركزي في تدني مكانة المرأة في المجتمع والحياة السياسية، هناك توجه آخر يدعي أنه رغم السيطرة القوية للديانة الإسلامية في معظم الدول الإسلامية، إلا أننا نجد فوارق في مكانة المرأة في هذه الدول. إن اختلاف مشاركة النساء في الحياة العامة بين المجتمعات وداخل المجتمعات تتميز بفوارق بين مناطق ذات مميزات مختلفة، مثلاً،

العام ١٩٩٣ كانت نسبة النساء في هذه المراكز الإدارية فقط ٦,٨٧٪ لترتفع بشكل تدريجي وتصل العام ١٩٩٩ إلى ٣٦,٧٪، وتم تعديل قانون السلطات المحلية للعام ٢٠٠٠ والذي ألزم السلطات المحلية بتعيين مستشارة لقضايا مكانة المرأة، تكون مسؤولة عن بناء برامج لدعم مكانة المرأة في السلطات المحلية التي تقرر فيها.

المشاركة السياسية للنساء في العالم العربي

يتأثر حجم المشاركة السياسية للنساء في العالم العربي بشكل أساسي بعوامل سياسية، تاريخية، اقتصادية وثقافية خاصة بالعالم العربي، كما يتأثر بالتحويلات الحاصلة في هذا العالم (أبو بكر، ١٩٩٨).

من خلال الأبحاث العلمية تم فحص مكانة المرأة العربية ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال مزايا المجتمع الذي تعمل فيه. هذا المجتمع الذي يتميز بكون غالبيته العظمى تدين بالديانة الإسلامية، ويتميز بسيطرة قوية للرجل (هنوش - سروجي، ١٩٩٥)، حيث أن الأب يقف على قمة الهرم، أما التقسيم الوظيفي في المجتمع فيتركز أساساً على الفوارق الجنسية والعمر، ويعطي بذلك سيطرة للرجل على المرأة، وكذلك سيطرة للأكثر سناً على الأصغر سناً منه (Sharabi، 1988).

مناطق حضرية مقابل مناطق محافظة وتقليدية، وسبب ذلك هو وجود تفسيرات مختلفة للقضايا الدينية. الباحثون الداعمون لهذا التوجه، يدعون أن للمرأة المسلمة درجات تحرر مختلفة في كيفية إدارة البيت والعائلة، وكذلك فإنهن يظهرن اهتماماً بالمنظومة السياسية من خلال المشاركة في الحياة السياسية (Ginat، ٢٠٥: ١٩٨٢-٢٠٧). هناك ادعاء آخر أشد حدة ضد التوجه الغربي صادر من قبل الباحثة فاطمة المريني، والتي تعتبر من أشهر المختصات في العالم العربي في قضايا المرأة، إذ تبين التوجه الإيجابي في الديانة الإسلامية في كل ما يتعلق بمكانة المرأة، حيث أن هذه الديانة لم تفرّق وإنما ما فرّق كان الجهات الرسمية المخوّلة بتطبيقها. وهي تذكر في كتابها الشهير (Beyond the veil) أن التمييز الواقع ضد المرأة في الدول العربية والإسلامية طبق بشكل أشد مما ورد في تعاليم الديانة الإسلامية، مثال على ذلك بينت الأبحاث الدينية أنه في فترة النبي محمد (ص) شاركت النساء في الحياة العامة والسياسية من دون ارتداء الحجاب، وأن ارتداه كان مقتصرًا على نساء الرسول بهدف تمييزهن عن باقي النساء، لكن هذا الأمر تحوّل مع الزمن ليصبح تقليدًا (Mernissi، 1975: 76).

إن دور ونشاط النساء القيادات في أرجاء العالم العربي يكون عبر النظام السياسي القائم وكجزء من القابلية العامة لأبناء المجتمع للعمل من أجل إحداث تغيير اجتماعي وسياسي في العالم العربي. أظهرت الدراسات والأبحاث العلمية أن هناك فرضيتين متناقضتين فيما يتعلق بحقوق المرأة في العالم العربي. تدّعي الفرضية الأولى أن حركات تحرر النساء في العالم العربي مرتبطة بشكل وثيق بمدى مشاركتهن في النضال من أجل تحرير الشعب والوطن من المحتل الأجنبي. إن مشاركة المرأة في التحرر الوطني أعطاهما الشرعية في دخول العمل السياسي وإلى تأسيس منظمات نسائية تناضل من أجل دفع مكانتها. مثال على ذلك، منيس (١٩٨١) والتي تركز على دراسة فرانس فانون الذي رافق حركة التحرر الوطني الجزائري على مدار خمسة أعوام، تخلص إلى نتيجة مفادها أن مشاركة المرأة في الكفاح المسلح ستؤدي في النهاية إلى إدراك هؤلاء النساء لقضايا

حقوقهن المسلوبة، الأمر الذي سيؤدي إلى تأجيج نضال جديد يمكنهن من الحصول على حقوقهن المسلوبة.

إن مشاركة المرأة في النضال من أجل الحصول على استقلالية سياسية بحد ذاتها من شأنه أن يحدث أيضاً في تلك المفاهيم المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع (منيس، ١٩٨١: ٩٥؛ هنوش-سروجي، ١٩٩٥: ٦١).

تدّعي الفرضية الثانية أن الحقوق التي أعطيت للمرأة في بعض الدول العربية، تم إلغاؤها في فترة لاحقة بسبب الضغوط السياسية والدينية (Hijab، 1988). أما ايدي (١٩٨٤)، فقد شبه مكانة المرأة في العالم العربي إلى سيسموغراف عملية التحرر من الاحتلال والاضطهاد، حيث أنه في مرحلة الانحطاط السياسي والاضطهاد الاجتماعي في العالم العربي فإن قضية حرية المرأة ومكانتها تصبح هامشية وليست ذات أهمية. أما في فترات التحرر، فإن التعامل مع مكانة المرأة يزداد (أبو بكر، ١٩٨٨؛ اوده، ١٩٨٤). وقد أوردت هولط (١٩٩٦) أدلة على ذلك من داخل أوساط النساء الفلسطينيات في المناطق المحتلة أشارت إلى تراجع في النشاطات النسائية وحقوق المرأة بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كذلك تبين هولط أنه في فترة الانتفاضة الأولى، أعطيت النساء الفلسطينيات حقوقاً مكنتهن من الخروج من النطاق الخاص للنطاق العام. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو مورست ضغوط اجتماعية بهدف تقليص حقوق المرأة (Holt، 1996). إن النساء القيادات في العالم العربي وبضمنهن النساء الفلسطينيات في إسرائيل توجه إليهن من المجتمع الواسع إحياءات متناقضة. من جهة، يحصلن على دعم للعمل على تغيير مكانة المرأة، ومن جهة أخرى هناك مطالبة بتقليص نشاطاتهن داخل إطار اجتماعي وسياسي محدد (أبو بكر، ١٩٩٨).

يلاحظ في الأعوام الأخيرة نقاش واسع حول قضية التمثيل المنخفض للمرأة داخل برلمانات الدول العربية والإسلامية. وقد اقترحت سياسات تعتمد على التفضيل المصحح للمرأة العربية كحل لمشكلة التمثيل المنخفض للنساء العربيات والمسلمات في البرلمان

خلافاً لهذا التوجه الغربي، والذي يعتبر الديانة الإسلامية السبب المركزي في تدني مكانة المرأة في المجتمع والحياة السياسية، هناك توجه آخر يدعي أنه رغم السيطرة القوية للديانة الإسلامية في معظم الدول الإسلامية، إلا أننا نجد فوارق في مكانة المرأة في هذه الدول. إن اختلاف مشاركة النساء في الحياة العامة بين المجتمعات وداخل المجتمعات تتميز بفوارق بين مناطق ذات مميزات مختلفة، مثلاً، مناطق حضرية مقابل مناطق محافظة وتقليدية، وسبب ذلك هو وجود تفسيرات مختلفة للقضايا الدينية.

(التنا، ٢٠٠٧). على سبيل المثال في كل من الكويت ومصر والسلطة الفلسطينية وضعت قوانين أعطت للمرأة نسبة تمثيل بين ١٥٪-٢٥٪ من مجموع أعضاء البرلمان.

المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات في إسرائيل

على خلاف النساء اليهوديات في إسرائيل والنساء العربيات في العالم العربي، تمكنت النساء الفلسطينيات في إسرائيل من الحصول على حقوق سياسية واجتماعية من دون خوض نضال مسبق. فمع قيام دولة إسرائيل أعطيت لكافة النساء في الدولة حقوق سياسية مساوية للرجال. صحيح ان النساء العربيات كنّ سباقات في الحصول على الحقوق السياسية من بين النساء في الدول العربية، لكن رغم ذلك فإن انجازاتهن السياسية ما زالت غير ذات أهمية مقارنة بالانجازات التي حققتها المرأة في معظم الدول العربية (هنوش-سروجي، ١٩٩٥). وبالمقارنة مع انجازات النساء اليهوديات تظهر جلياً الانجازات القليلة التي حققتها المرأة الفلسطينية في إسرائيل. كذلك فإن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الوسط الفلسطيني يظهر أساساً في النواحي السياسية.

على الرغم من التحول الذي طرأ على المكانة القانونية للمرأة الفلسطينية، وسن قوانين للمساواة الاجتماعية، ما زالت المسافة

بينها وبين الرجل الفلسطيني بعيدة. في المجتمع الفلسطيني المتحضر هناك تصادم بين التحضر من جهة وبين المحافظة من جهة أخرى. ورغم التحضر الحاصل في المجتمع الفلسطيني، إلا أن قيماً وعادات اجتماعية تقليدية ما زالت تتمتع بمكانة عالية داخل المجتمع الفلسطيني. من خلال فحص الجمعيات النسائية الناشطة داخل المجتمع الفلسطيني يظهر ان هذا النشاط حصل على دفعة فقط في العقد الأخير. هذه الحالة مرتبطة بظروف تاريخية خاصة في سيورة تكوين الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل والعلاقات القومية والتنظيمية في العالم العربي (أبو عقصة-داوود، ٢٠٠٢). تدعي أبو بكر ومن خلال نظرة تاريخية إلى مشاركة النساء العربيات الفلسطينيات في الحياة السياسية في إسرائيل أن تغييب الوجود الفعال للنساء الفلسطينيات في الحياة السياسية في إسرائيل يؤدي إلى الاعتقاد المغلوط بأن النشاط السياسي النسائي الذي نشهده اليوم هو ظاهرة حديثة لجمهور النساء (أبو بكر، 1998: 19؛ Kwar، 1996؛ جاد، 1991؛ Jamana، 1985).

كان نشاط الجمعيات النسائية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ يبشر بمستقبل واعد فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة (أبو عقصة-داوود، ٢٠٠٢).

هناك توثيق من العامين ١٩٠٤، ١٩٠٦، يظهر نشاط نساء

فلسطينيات في عكا والقدس . ومن المواضيع المركزية التي عملت بها هذه المنظمات النسائية : نشاط بهدف الحصول على مساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وكذلك نشاطات تطوعية في المجتمع (أبو بكر، ١٩٩٨: ١٩؛ Kavar، 1996؛ جاد، ١٩٩١؛ Jamana، 1985). خلافاً لأبو بكر (١٩٩٨)، فإن أبو عقصة- داوود (٢٠٠٢) تدعي ان النشاط تمحور في المجال الإنساني والوطني والذي كان أساسه توفير الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين دون التطلع لمواضيع نسوية، والحاجة للدمج بين العمل الوطني والنشاط النسائي .

يمر المجتمع الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل العام ١٩٤٨، بتحويلات وتغيرات في معظم مجالات الحياة (Haj-Al، 1987). أساس هذه التحويلات جاء بعد إلغاء الحكم العسكري العام ١٩٦٦ الأمر الذي سهل حركة تنقل الناس وكشفهم العالم الخارجي (Ispanioly، 1992؛ كامب، ١٩٩٦). أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي فقد مرت على هذا المجتمع عملية تخبط في مرحلة «المجتمع الانتقالي» من مجتمع محافظ، زراعي، جماعي ومغلق، لمجتمع مربي بعمليات تحول طبقية. هذا التحول جاء نتيجة مصادرة الأراضي من قبل الدولة، وكذلك الانتقال من العمل في الأرض إلى العمل بالأجرة خارج حدود القرية الفلسطينية، وإلى الارتباط الاقتصادي مع المجتمع اليهودي (حيدر، 1991؛ Rosenfeld، 1962). هذه التحويلات أثرت أيضاً على النساء وعلى مكانتهن في المجتمع. الدراسات تدل على تراجع ملحوظ في النشاط السياسي للمرأة العربية الفلسطينية في العقدين الأولين بعد قيام دولة إسرائيل. تدعي أبو عقصة- داوود (٢٠٠٦) أن المقارنة بين العمل السياسي للمرأة العربية الفلسطينية في فترة ما قبل قيام دولة إسرائيل وفي الفترة الممتدة منذ العام ١٩٤٨ ولغاية العام ١٩٧٠ تظهر أن النشاط السياسي النسائي في الفترة السابقة لقيام دولة إسرائيل كان فاعلاً أكثر. في الفترة الثانية شكل نظام الحكم العسكري عائقاً مركزياً أمام خلق منظمات نسائية على الساحة السياسية والاجتماعية، وذلك بسبب إعطاء أفضلية للقضايا الوطنية في تلك الفترة (Ispanioly،

1992).

تعتبر سنوات السبعين بداية صعود التنظيمات النسائية بعد إلغاء الحكم العسكري، فقد فتحت نتائج «حرب الأيام الستة» العام ١٩٦٧، إلى جانب تحولات اجتماعية واقتصادية أخرى إمكانيات العمل الأجير أمام المرأة العربية الفلسطينية. كذلك فإن قانون التعليم الإلزامي الذي سن في العقد الأول لقيام الدولة ساهم في زيادة الوعي والتحصيل العلمي لدى النساء العربيات الفلسطينيات. وبعد ارتفاع المستوى التعليمي طرأت زيادة فيما يتعلق بتحديد مكانتها في المجتمع وفي المجالات السياسية. (هنوش- سروجي، ١٩٩٥). إن نشاط النساء في السبعينيات وبداية الثمانينيات شكل نواة العمل النسائي والعمل السياسي في التسعينيات. معظم النشاطات النسائية وإقامة منظمات نسائية جاءت من قبل نساء أكاديميات ترعرعن من داخل منظمات نسائية يهودية أو من منظمات نسائية يهودية عربية مشتركة وعلى رأسهن نشيطات الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (أبو عقصة- داوود، ٢٠٠٢). وعلى اثر انتفاضة الأقصى وأحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، فإن نحو ١٥٠ امرأة عربية فلسطينية بادرن إلى عقد اجتماع بتاريخ ٢٣-٢٤/٢/٢٠٠١ بهدف العمل على إقامة مجلس النساء الفلسطيني، ومع نهاية ٢٠٠٢ تقرر عن طريق لجنة متابعة قضايا الجماهيرية العربية ضم خمس نساء في مناصب استشارية لدعم مكانة المرأة في السلطات المحلية العربية. (أبو عقصة- داوود، ٢٠٠٢).

هناك عدد قليل من الأبحاث الحقلية التي تطرقت لمشاركة المرأة العربية الفلسطينية في الحياة السياسية الإسرائيلية وعلى الأخص في أوساط المجتمع المسلم في إسرائيل. البحث الذي أجرته هنوش- سروجي (١٩٩٥)، اعتبر من الأبحاث الطليعية والتي فحصت تأثير سيرورة التحضر على المشاركة السياسية للمرأة المسلمة التي تسكن المدينة، وقد وجدت أن الارتباط بالعادات والتقاليد أضعف مدى المشاركة السياسية وعلى الأخص في أوساط النساء. أيضاً نتائج البحث دلت على وجود علاقة ايجابية بين التطور الحضاري للنساء ومدى مشاركتهن في الحياة السياسية. وقد خلصت الباحثة

في المجتمع الفلسطيني المتحضر هناك تصادم بين التحضر من جهة وبين المحافظة من جهة أخرى. ورغم التحضر الحاصل في المجتمع الفلسطيني، إلا أن قيما وعادات اجتماعية تقليدية ما زالت تتمتع بمكانة عالية داخل المجتمع الفلسطيني. من خلال فحص الجمعيات النسائية الناشطة داخل المجتمع الفلسطيني يظهر أن هذا النشاط حصل على دفعة فقط في العقد الأخير. هذه الحالة مرتبطة بظروف تاريخية خاصة في سيرورة تكوين الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل والعلاقات القومية والتنظيمية في العالم العربي

إلى نتيجة مفادها أنه في المنظور القريب هناك احتمالات ضئيلة لتحول ايجابي في موضوع المشاركة السياسية للنساء العربيات عامة وللنساء المسلمات على وجه الخصوص (هنوش - سروجي، ١٩٩٥ : ١٥٤-١٤٧ ؛ أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢ : ٢١١)

تعدّ هامشية المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية جزءاً من هامشية الأقلية الفلسطينية في الدولة. هناك أسباب أخرى مرتبطة بالمبنى الحزبي والاجتماعي في الوسط الفلسطيني، والتي لها تأثير ليس أقل أهمية من مكانة الأقلية الفلسطينية في الدولة (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢ : ٢١٦) الباحثة تبين أن هناك تناقضاً بين المواقف المعلنة والتي تدعو إلى التحرر والمساواة وبين الواقع الصعب بالنسبة لتمثيل النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية الإسرائيلية. جميع الأحزاب العربية تطرقت في برامجها إلى موضوع المساواة التامة بين الأجناس. وجميع هذه الأحزاب أشارت إلى الحاجة لدمج المرأة الفلسطينية في المستويات السياسية المختلفة. لكن هذه الأحزاب تضعف أمام الطريقة التقليدية القاسية. تشير أبو عقصة - داوود أيضاً إلى فشل المنظمات النسائية الفلسطينية في إسرائيل في وضع قضية مساواة المرأة في المكان الملائم. وتدعي أيضاً أنه لا يوجد دور سلبي للدين فيما يتعلق بوضعية المرأة ومكانتها. وذلك لأنه خلال المقابلات مع قيادات دينية مسلمة ومسيحية، شددت هذه القيادات على عدم وجود أي مانع ديني فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل السياسي وإشغال مناصب

سياسية عديدة (أبو عقصة - داوود، ٢٠٠٢ : ٢١٨).

أجرى Ghamen ، Ali and Abu Jaber-Nejim (2005) بحثاً حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية المحلية والقطرية، دلت نتائجه على وجود تناقض بين الوضع الهامشي للنساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل وبين وجود تأثير واسع من الأوساط الجماهيرية لدمج النساء في الحياة السياسية. على سبيل المثال أبدى ٧٣,٢٪ من المشاركين في استمارة البحث موافقة مبدئية على التصويت لقائمة تقف على رأسها امرأة.

هناك عدة تفسيرات للفجوة القائمة بين الدعم المعلن لدمج النساء في الحياة السياسية وبين إبعادهن عن الوظائف السياسية في المستويات المختلفة. مجموعة من الباحثين عزت هذه الفجوة للمراحل المأساوية التي رافقت هيكلية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وكون هذا المجتمع يعتبر هامشياً وليس ذا أهمية في الحياة السياسية الإسرائيلية وعلى الأخص ضمن دائرة أصحاب اتخاذ القرار. هذا التفسير يدعي أن الصراع القومي المستمر بين دولة إسرائيل ومواطنيها العرب، جعل موضوع النساء غير ذي أهمية (امارة، ١٩٩٨ ؛ أبو بكر، ١٩٩٨ ؛ بشارة، ١٩٩٨).

تفسير آخر يرى أن تدني مشاركة المرأة العربية الفلسطينية في الحياة السياسية ناجم عن عوامل اجتماعية وثقافية ودينية وكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً محافظاً، الأمر الذي همش دور المرأة

في منطقة النقب تمت مقابلة النساء فقط من قبل مقابلات أو بحضور أحد أفراد العائلة القرييين .

متغيرات

متغير متعلق: مدى الدعم للنشاطات المتعلقة بالتصحيح المفضل للنساء في القطاع العام .

تم فحص هذا المتغير بواسطة مركبين :

الأول- إلى أية درجة أنت تدعم انخراط النساء في العمل السياسي والاجتماعي وبقدر مشابه ومساو للرجال ؟ .
والثاني- هل تؤيد انتهاج سياسة تفضيل مصصح للنساء فيما يتعلق بالتعيينات لمناصب إدارية في السلطات المحلية، المدارس وكذلك في شركات تجارية ؟ .

أما سلم الإجابات فكان بين ١- مؤيد، ٢- مؤيد جزئياً، ٣- معارض، ٤- معارض بشدة .
علامة المتغير حسبت كمتعدل المركبين معاً .

متغيرات موضحة / مفسرة

مدى الثقة في نشاطات تهدف إلى رفع مشاركة النساء في العمل السياسي .

من خلال استمارة تم فحص مدى الثقة فيما يخص أشكال عمل تهدف إلى زيادة التمثيل النسائي في العمل السياسي : دمج النساء في القوائم والأحزاب القائمة، إقامة أجسام نسائية داخل الأحزاب القائمة بحيث يمكن للنساء التهديد بمقاطعة الانتخابات، إعطاء النساء أماكن مضمونة في كل قائمة أو حزب، زيادة الوعي داخل المجتمع فيما يتعلق بتمثيل سياسي ملائم للمرأة .

وقد طلب من المجيبين إعطاء إجابة حول كل شكل من أشكال العمل، وما إذا كان هذا النمط من العمل يساهم في رفع نسبة النساء في النشاطات السياسية الفلسطينية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد القطري، بما في ذلك التمثيل في الكنيست .

أما سلم الإجابات فكان على النحو التالي :

مفيد جداً، ٢ - مفيد، ٣ - غير مفيد، ٤ - أعارض استعمال هذا

في الحياة العامة، وذلك كونها غير ناجحة بما فيه الكفاية لدمج النساء في السياسة العامة «الرجولية» (؛ 1993، Manasra، 1988، Sharabi، 1975، Mernissi، 1988، Hijab) .

وتنسب هذه الفجوة إلى الثقافة السياسية القائمة في إسرائيل والتي تدفع النساء جانباً بمن فيهن النساء اليهوديات، من دائرة اتخاذ القرارات ومن مراكز القوة والسياسة (حزان، ١٩٩٥؛ هرتسوغ، ١٩٩٦) .

للتلخيص، فإن العقبات المختلفة التي تم ذكرها آنفاً، قد بطأت لعملية التنظيم السياسي للنساء الفلسطينيات في إسرائيل، هذه العقبات تفسر عملية الدمج بين العمل النسائي من أجل المرأة مع العمل النسائي لدعم أهداف وطنية (أبو عقصة- داوود، ٢٠٠٢ : ٤٢) .

يهدف هذا البحث إلى فحص العوامل المؤثرة على مدى دعم النشاطات الهادفة إلى دعم مكانة المرأة في الحياة العامة . إن فهم العوامل المؤثرة على دعم نشاطات التفضيل المصحح يمكننا من الإشارة إلى التحولات المستقبلية الممكنة .

طريقة البحث

يعتمد هذا البحث على معطيات مسح ميداني - حقيقي شمل ١٢٠٠ مواطن فلسطيني في إسرائيل فوق سن ١٨ عاماً، حيث أجري لصالح جمعية نساء ضد العنف في الناصرة، وبإشراف ومراقبة علمية من قبل كاتب المقال .

تمّ جمع معطيات البحث الكمي خلال الفترة الواقعة بين شهري كانون الأول ٢٠٠١ وكانون الثاني ٢٠٠٥ . وقد اعتمد البحث على مقابلات شخصية وجها لوجه في بيوت الأشخاص الذين تم اختيارهم كعينة للمسح الميداني . تم إجراء هذه المقابلات باللغة العربية عن طريق مقابلين ومقابلات عرب .

كانت نسبة المقابلين ٤٠، ٥٠٪ والمقابلات ٦، ٤٩٪، وذلك بهدف التغلب على انحراف ممكن في إجابات المجيبين، مصدره مواقف اجتماعية .

تعتبر سنوات السبعين بداية صعود التنظيمات النسائية بعد إلغاء الحكم العسكري، فقد فتحت نتائج «حرب الأيام الستة» العام ١٩٦٧، إلى جانب تحولات اجتماعية واقتصادية أخرى إمكانيات العمل الأجير أمام المرأة العربية الفلسطينية. كذلك فإن قانون التعليم الإلزامي الذي سن في العقد الأول لقيام الدولة ساهم في زيادة الوعي والتحصيل العلمي لدى النساء العربيات الفلسطينيات. وبعد ارتفاع المستوى التعليمي طرأت زيادة فيما يتعلق بتحديد مكانتها في المجتمع وفي المجالات السياسية.

المفضل . وارتفاع مستوى التدين مرتبط بانخفاض الدعم والتأييد للتصحيح المفضل .

الأسلوب . تحليل العوامل بالتناوب تم تطبيقه على المركبات الستة في الاستمارة .

استنتاجات

تمحور هذا البحث حول مشاركة النساء الفلسطينيات في إسرائيل في النشاطات السياسية، من زوايا لم تبحث حتى الآن. وقدم تفسيرات ممكنة لمدى الدعم الجماهيري الفلسطينية في إسرائيل لنشاطات التصحيح المفضل للنساء عن طريق عينة حقيقية من أوساط الجماهير العربية الناضجة في إسرائيل. وتبين أن مدى دعم نشاطات تفضيل مصحح لتطوير نشاط وأدوار قيادية للنساء يتأثر بشكل سلبي من مدى الثقة والإيمان في نجاعة تلك النشاطات التي تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة والتي تتميز بنشاط منفصل عن النظام القائم حالياً، مثل تأسيس منظمات نسائية مستقلة أو مقاطعة الانتخابات من قبل النساء. هذا الاستنتاج مطابق لما جاء في الدراسات والأبحاث (أبو بكر، ١٩٩٨).

أما بالنسبة لشكل العمل السياسي لدى النساء الفلسطينيات فإن هذا العمل والمتداخل مع النظام السياسي يقودهن للحصول على انجازات لدعم مكانة الأقلية الفلسطينية عامة داخل المجتمع الإسرائيلي، وذلك مقابل نشاط يهدف إلى خلق واقع إيجابي في مكانة المرأة الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني، بكلمات أخرى

الأيديولوجيا الجندرية: المتغير ضم مركبا واحدا جاء ليفحص درجة الموافقة (الرضا). ١- لا أوافق بتاتا. ٢- لا أوافق. ٣- أوافق. ٤- موافق جداً. أما بالنسبة للإدعاء حول «حق المرأة في الخروج للعمل، هل تؤيد هذا الأمر؟» كلما كانت علامة الشخص على هذا السؤال أعلى فمعنى ذلك أن تكون الأيديولوجيا ذات طابع مساواة أكثر. متغير أساسي: جندرية، مستوى التعليم، العمر ومستوى التدين (انظر إلى تحليلات واقعية عند جوردوني وعلي، ٢٠٠٧).

من بين المتغيرات الموضحة أو المفسرة وجد تأثير واضح لمتغيرات الثقة فيما يتعلق بالنشاطات لرفع مشاركة النساء في الحياة السياسية والمنفصلة عن النظام القائم، الأيديولوجيا الجندرية، العمر ومستوى التدين.

إن ارتفاع الثقة فيما يتعلق بنجاعة النشاطات لدعم أنماط انخراط المرأة في العمل السياسي والمنفصلة عن النظام السياسي القائم مرتبط بانخفاض نشاطات التصحيح المفضل للنساء. ارتفاع أيديولوجيا المساواة بين الرجل والمرأة مرتبط بزيادة التأثير لقضايا متعلقة بالتصحيح المنفصل، حيث ان النساء يدعمن التصحيح المنفصل أكثر من الرجال. أيضاً زيادة العمر مرتبطة بمدى الدعم للتصحيح

محاولة فحص ومراجعة قضية المساواة بين الرجل والمرأة القائمة اليوم في المجتمع العربي .

يحتج علينا الإيمان بضرورة العمل لخلق مساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع وزيادة عدد النساء الفلسطينيات العاملات في الحقل السياسي تطوير معرفتنا في كل ما يتعلق بعلاقة الرجل والمرأة والعوامل المؤثرة على نوعية العلاقة بين الجنسين ، وكذلك مراجعة نظام المصادقية الاجتماعية والذي يشكل قاعدة لعدم المساواة بين الرجل والمرأة، وبالتالي التطلع إلى تغيير الواقع الاجتماعي القائم عن طريق عمل نسائي مستقل . من هذا المنطلق كلما كان الاعتقاد بنجاح هذه النشاطات أكبر فإن التأييد ودعم التصحيح المفضل يكون أقل ، هذا الأمر لا يعتبر مفاجئاً . إن التصحيح المفضل ينظر إليه كوسيلة لدمج المرأة في النظام القائم وليس بالضرورة مراجعة لأشكال وأنماط النشاط أو فحص النظام القائم في كل ما يتعلق بعلاقة الرجل والمرأة، كذلك فإن الأفراد أصحاب الوعي المنخفض فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، من المتوقع أن يكون مدى تأييدهم منخفضاً لكل ما يتعلق بالتصحيح المفضل ، ما يعكس الواقع المتدني للنساء الفلسطينيات عامة وخاصة في المجال السياسي .

نتائج البحث أظهرت أيضاً وجود علاقة ايجابية فيما يرتبط بالأيديولوجيا، أي علاقة تؤمن بمساواة الرجل والمرأة والقيام بنشاطات تهدف إلى خلق تصحيح مفضل . أحد التفسيرات الممكنة لهذا الاستنتاج له علاقة بمفهوم مساواة المرأة، دعم وتطبيق هذه النشاطات يعني وجود مفهوم حول مساواة المرأة داخل المجتمع .

ومن بين المميزات الأساسية التي فحصت وهي الجندرية، العمر ومستوى الدين، دلت نتائج البحث على ارتباط هذه المميزات بمدى التأثير للتصحيح المفضل للنساء الفلسطينيات . إن الدعم الكبير من قبل النساء مقابل الدعم المنخفض للرجال فيما يتعلق بالتصحيح المفضل يمكن تفسيره بعدم وجود مساواة جندرية . أما بالنسبة للرجال فمن جهمهم كل عمل يهدف إلى تقليص امتيازاتهم فيما يتعلق بالتمثيل السياسي يؤدي إلى تضعف سيطرتهم ونفوذهم داخل مجتمعهم . أما بالنسبة لارتباط زيادة التأييد لنشاطات التصحيح المفضل والجيل

فيمكن تفسير هذه العلاقة من خلال أشكال العمل السياسي الذي ميز النساء الفلسطينيات منذ قيام الدولة، هذا العمل الذي يؤثر على النظام الاجتماعي القائم كونه مجتمعاً ذكورياً، وكونهن عاملن بالاندماج في الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية . وإن وجود علاقة بين ارتفاع مستوى الدين وبين انخفاض الدعم والتأثير لنشاطات التصحيح يدل على وجود تناقض بين ما هو معلن على الملأ في كل ما يتعلق بالنشاط السياسي للمرأة والدين، وبين المعارضة الموجودة على أرض الواقع من قبل رجال الدين فيما يتعلق بانخراط النساء في العمل والحياة السياسية .

قائمة المصادر

مصادر باللغة العبرية

- أبو بكر، خ. (١٩٩٨). في طريق غير معبدة: النساء العربيات كحيدات في الحياة السياسية الإسرائيلية. رعنانا، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل .
- أبو عقصة- داود، س. (٢٠٠٢). النساء الفلسطينيات في السياسة الاسرائيلية. اطروحة الدكتوراه- القدس: الجامعة العبرية .
- اجاسي- بوري. (١٩٩٢). مكانة المرأة في إسرائيل. في دال، يزرايلي، فريمان ويل، شريقط (محررة). نساء في الفخ: حول واقع المرأة في إسرائيل. تل ابيب، خط احمر. اصدار هكيوتس همئوحاد .
- اماره، م. (١٩٩٨). دور الحمولة في الحياة السياسية العربية: تلاؤم مع أنماط متغيرة. ا. ريخس (محرر). العرب في السياسة الاسرائيلية، تخطيطات في الهوية، تل ابيب، جامعة تل ابيب .
- بروكويتس، ن. (٢٠٠١). مواطنات وأمهات: مكانة المرأة في إسرائيل، حق ٢٠٦ -٢٤٣ في: ي. فلير، ع. اوفير (محرر)، إسرائيل من مجتمع تجنيد إلى مجتمع مدني؟. تل ابيب، هكيوتس همئوحاد .
- جيرني، أ. (١٩٩٦). الثمن المضاعف: مكانة المرأة في إسرائيل والخدمة العسكرية. راموت، جامعة تل ابيب .
- داور، د. (١٩٨٨). نساء، قدرة وسياسة: الجزء ١٥ تصريح سكرتير الحكومة في ختام جلسة الحكومة، من يوم 11.3.2007. www.pmo-gov.il
- هلفرين- تحوري، د. (٢٠٠٢). نساء، الدين وتعدد الثقافات في إسرائيل. تسفيون ٤ (أب): من ٥ - ٢٧. رمات غان: تسفيون- مركز جولسون للإسرائيليات، يهودية وديمقراطية، كلية المحاماة، جامعة بار ايلان .
- هنوش- سروجي، م. (١٩٥٥)، نساء عربيات إسرائيليات في الحياة السياسية. حيفا. ريم للترجمة، للطبع والنشر .

مصادر باللغة الانكليزية

Ahmed, L. (1992). **Women and Gender in Islam**. New Haven: Yale University Press.

Al-Haj, M. 1987. **Social change and family processes: Arab communities in Shefar-A'm**. Boulder, Colorado: Westview Press.

Barakat, H. (1985). Women and the Family in the Middle East. In A. Fernea (Ed). **New Voices of Change**. University of Texas Press.

Baxter, H and Lansing, M. (1981). Women and Politics: the Invisible Majority. The University Of Michigan Press

Berkovitch, N and Moghadam M.V (1999). Middle East Politics and Women's Collective Action: Challenging the Status Que. **Internatinal Studies in Gender, State and Society** 6 (3), Pp 273-291.

Brooks, G. (1995). **Nine Parts of Desire: The Hidden World of Islamic Women**. New York: Anchor Books.

Crosby J. (1994). « Understanding Affirmative Action. **Basic and Applied Social Psychology**. 15 (1&2), P. 13-41.

Ghanem H, 'Ali, N and, Abu jabir-Nejim G. (2005) **Attitudes Towards the Status and Rights of Palestinian Women in Israel**. Nazareth: Women Against Violence Organization.

Ginat, J. (1982). Women in Muslim rural society: status and role in family and community. New Brunswick, N.J. : Transaction Books.

Hijab, N. (1988). **Woman power: The Arab debate on women at work**. Cambridge University Press.

Hill, D. (1981). **Political Culture and Female Political Representation**. Journal of Politics, 43, 159-168.

Holt, M. (1996). **Women in Contemporary Palestine: Between Old Conflicts and New Realities**. Jerusalem: Palestinian Academic Society for the study of International Affairs.

Iglitzin, L.B. (1974) . **The Making of Apolitical Women: Femininity and Sex Stereotyping in Girls**. In J.S Jaquette,. (Ed). Women In Politics.

Ingrams, D. (1983). The Awakened Women in Iraq. London : Third World Centre

Spaniol, N. 1992. **Political Participation of Palestinian Women in Israel. Calling the Equality Bluff-Women in Israel**. Pergamon Press, N.Y.

Jammal, L. (1985) . **Contributions by Palestinian Women**

هرتسوغ، ح. (١٩٩٤). نساء واقعيات، في نساء في السياسة المحلية في إسرائيل. القدس: معهد القدس لأبحاث إسرائيل.

هرتسوغ، ح. (١٩٩٦). هويات على مفترق طرق، المرأة العربية في إسرائيل. حيفا.

هرتسوغ، ح. (٢٠٠٠). نساء في إسرائيل. اهروني أووم. أهروني (محرران). إسرائيل ٢٠٠٠. مكسيم: كفار سابا.

هرتسوغ، ح. (٢٠٠١). النساء في الحياة السياسية وفي الحياة السياسية النسائية، جوراروون (محررة)، الجنس، الجنسانية والسياسة. تل أبيب، إصدار هكيبوتس همؤوحاد. ٣٠٧-٣٥٧.

زركور، (٢٠٠٤). النساء في إسرائيل. مركز الأبحاث والدراسات التابع للكنيست.

حزان، ن. (١٩٩٥). نساء كتيديات: تحولات، عقبات واستراتيجيات. السياسة نعم من أجلي. القدس - شذولات ناشيم.

حيدر، ع. (١٩٩١). العرب في الاقتصاد الإسرائيلي. تل أبيب: المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

يشاي، ي. (١٩٧٨). التمثيل السياسي للنساء في الأحزاب الإسرائيلية، مغاموت، رباعية للعلوم السلوكية، المجلد ح"د، ٢.

يشاي، ي. (١٩٧٨). تشعبات في حزب العمل: القائمة ب في مبي. تل أبيب، عام عوفيد.

يشاي، ي. (١٩٩٨). النساء العربيات والسياسة - هوية جنسية أم هوية وطنية؟. إيلي ريخس (محرر). العرب في السياسة الإسرائيلية: تخطيات في تحديد الهوية. تل أبيب: جامعة تل أبيب ٩٩-١٠٨.

مينس، ج. (١٩٨١). المرأة في العالم العربي. بيروت (ترجمة من اللغة الفرنسية إلى العربية).

نقار، ي. (٢٠٠٦). نساء في إسرائيل ٢٠٠١-٢٠٠٦. القدس: الكنيست، مكتبة الكنيست، المسح ٣.

سفران، ح. (٢٠٠٦). لا يردن أن يكن لطيفات: النضال للحصول على حق التصويت للمرأة - بداية الفينيزم الجديد. حيفا، برديس للنشر.

فوجل - بيجاوي، س. (١٩٩٨). سقف الباطون على رأس النساء. نوجا: إصدار فمينستي. صيف ١٩٩٨، مجلد ٣٤.

كامب، أ. (١٩٩٩). لغة المرايا الحدودية: حدود جغرافية وتشكل أقلية وطنية في إسرائيل في علم المجتمع الإسرائيلي. إصدار حول أبحاث المجتمع الإسرائيلي، جزء رقم ١. تل أبيب: راموت، جامعة تل أبيب.

رودد، ر. (٢٠٠٠). تأثير الايديولوجيات على المؤلفات حول النساء في العالم الإسلامي والشرق الأوسط. دولة ومجتمع في الشرق الأوسط. القدس والجامعة العبرية، ماغنس. ص ١٤٩-١٣٢.

شرفمان، د. (١٩٨٨). النساء والسياسة. حيفا: إصدار تمار. شركة للتوزيع م. ض.

مصادر باللغة العربية

- البناء، م. (٢٠٠٧). (الكوتا) الحل السحري لضمان تمثيل المرأة. ناشطات عربيات، القاهرة: كون
- بركات، ح. (٢٠٠٠). المجتمع العربي في القرن العشرين. بيروت: المركز لأبحاث الوحدة العربية.
- بشارة، ع. (١٩٩٨). الخطاب السياسي المبثور. رام الله، مواطن: المركز الفلسطيني لبحث الديمقراطية.
- جاد، أ. (١٩٩١). تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية. داخل س. خليفة، ر. قجمان وا، جاد وآخرين. شؤون المرأة ص ٩٥-١٠٧. نابلس، جمعية شؤون المرأة.
- مينس، ج. (١٩٨١). المرأة في العالم العربي. بيروت. (مترجم عن فرنسي).
- صالح، ب. (٢٠٠٦). المشاركة السياسية للمرأة والوصول إلى موقع صنع القرار. الحوار المتمدن.
- شرابي، ه. (١٩٩٢). النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وادي، ط. (١٩٨٤). صورة المرأة في الرواية المعاصرة. القاهرة، دار المعارف.

to the National Struggle for Liberation. Washington DC: Middle East Relations.

Kawar, A. (1996). **Daughters of Palestine: Women of the Palestinian National Movement**. Albany: State University of New York Press.

Kelly, R.M. and Boutiler, M. (1978). **The Making of Political Woman**. Nelson Hall, Chicago.

Manasra, N. (1993). Palestinian Women Between Traditional and Revolution. In Ebba A. (Ed). **Palestinian Women: Identity and Experience**. Zed Books, London New Jersey.

Mernissi, F. 1975. **Beyond the Veil: A Male-Female Dynamics in the Modern Muslim Society**. Cambridge, MA: Schenkman Pub Co.

Raday, F. (1995). Equality, Religion and Multiculturalism: The Israeli Case. **Israel Yearbook of Human Rights**, 25: Pp 193-241.

Rosenfeld, H. (1962). The Arab Village Proletariat. **New Outlook**, Vol 7, No 3.

Sacks, K. (1974). **Engles Revised: Women, the organization of Production and Private Property**. In M, Rosaldo and L, Louise (Eds), **Women, Culture and Society** (Pp 207-222). Stanford University Press.

Sharabi, H. (1988). **Neopatriarchy :a theory of distorted change in Arab society** . New York : Oxford University Press.